اقتصاد

أسعار السلع تحلّق في إسرائيل

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

باتت أسواق إسرائيل في مرمى موجة غلاء جديدة في ظل تواصل حربها على قطاع غزة. ومن المقرر أن يقوم ما لا يقل عن 12 من منتجي ومستوردي المواد الغذائية ومستلزمات النظافة في إسرائيل برفع الأسعار في الوقت نفسه في الأول من فبراير/ شباط بنسبة مكونة من رقمين. وزير الاقتصاد الإسرائيلي نير بركات يلقي اللوم على مفوضة المنافسة ميخال كوهين، لكنه أيضا له دور كبير في غلاء المعيشة المتفشي، وفق موقع «كالكاليست» الإسرائيلي. وفي خضم الحرب، سترتفع أسعار جزء كبير من المواد الغذائية وأدوات الزينة ومنتجات التنظيف في سلاسل التسويق بنسبة مضاعفة تصل إلى 25%.

وهذه هي المرة الرابعة التي ترفع فيها الشركات الأسعار خلال فترة العام ونصف العام الماضية. ارتفاع الأسعار سيشعر به جميع المستهلكين، حيث إن حوالي 12 شركة على الأقل سترفع أسعار آلاف المنتجات بشكل إجمالي في الوقت نفسه. وأكبرها جميعاً منتجات شركة شتراوس، التي أعلنت قبل نحو أسبوعين عن زيادة أسعار مئات المنتجات بنسبة تصل إلى 25%، وهذه هي المرة الرابعة التي ترفع فيها شتراوس الأسعار منذ العام الماضي. وفي عام 2021، كانت شتراوس هي التي فتحت الباب أمام موجة ارتفاع الأسعار عندما ذكرت في تقاريرها للربع الأول أنها تستعد لرفع الأسعار رداً على غلاء المواد الأولية، وتم التحقيق معها للاشتباه في تنسيق الأسعار. موجة الغلاء سجلت في وقت مناسب لوزير الاقتصاد نير بركات، الذي كان يخوض خلال العام الماضي معركة شخصية مع مفوضة المنافسة ميخال كوهين، ما أتاح له فرصة جيدة لإرسال تقرير إلى مفوض الخدمة المدنية هذا الأسبوع طلب فيه انعقاد لجنة التعيينات لإنهاء عملها.

وبدأت أزمة الثقة مع تولي بركات منصبه، وانكشف الأمر في مايو/ أيار الماضي، عندما استدعى بركات كوهين وطلب منها مغادرة منصبها، في ظل ما وصفه بـ«انعدام الثقة العميق». بركات هو الذي كشف الأزمة، بعدما رفعت شركات المشروبات الثلاث أسعارها. ثم ادعى أنه بعد فحص عمل الهيئة لمدة 5 أشهر، تبين أن كوهين رفضت تبني سياسته وتنفيذها. لكن كوهين ليست وحيدة، بحسب «كالكاليست»، فبركات نفسه، الذي أدلى عند دخوله إلى وزارة الاقتصاد بتصريحات عدوانية تجاه شركات المواد الغذائية وهدد باتخاذ إجراءات ضدها إذا ارتفعت الأسعار بشكل غير مبرر، سرعان ما تخلى عن التعامل مع جوهر أنشطة وزارة الاقتصاد. وعندما اندلعت الحرب، نشر بركات مذكرة قانون لمعاقبة الشركات التي رفعت الأسعار خلال الحرب، لكن بمجرد أن قرر استهداف قيادة الليكود، تم التخلي عن الأمر، حتى أن أصحاب الأعمال حصلوا على مكافأة منه في الحرب. يمكن معرفة دور وزارة الاقتصاد، برئاسة بركات، في إهمال المستهلكين، بحسب «كالكاليست»، من تقرير ديوان المحاسبة الصادر هذا الشهر، والذي يفيد بأنه لا يوجد أي تطبيق أو ردع لآلية ضبط الأسعار، وأن متوسط الغرامة المفروضة في السنوات الأخيرة كان 7600 شيكل، وهي منخفضة مقارنة بالسقف الذي حدّده القانون.

(Getty)

مبيعات قياسية لتويوتا

قالت «تويوتا موتور»، أمس الثلاثاء، إنها باعت 11,2 مليون سيارة في 2023، وهو رقم قياسي، لتتربع بذلك على عرش أكثر شركات السيارات مبيعاً في العالم للعام الرابع على التوالي. وأعلنت شركة صناعة السيارات اليابانية عن قفزة بنسبة 7,2% في مبيعات المجموعة العالمية العام الماضي، بما في ذلك مبيعات وحدة الشاحنات «هينو موتورز» ومصنعة السيارات الصغيرة «دايهاتسو»، مدعومة بمبيعات خارجية قياسية بلغت 8,9 ملايين مركبة. وأعلنت مجموعة «فولكسفاغن»، المنافس الألماني صاحب المركز الثاني، في وقت سابق من هذا الشهر عن زيادة 12% في تسليمات العام الماضي إلى 9,2 ملايين سيارة، مما يمثل انتعاشاً بعد جائحة كورونا مع تراجع اختناقات سلاسل التوريد.

أخبار

قفزة بصادرات سيارات كوريا الجنوبية

قالت وكالة الجمارك في كوريا الجنوبية، أمس الثلاثاء، إن صادرات سيارات الركاب وصلت إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق في العام الماضي بارتفاع أكثر من 30% على خلفية زيادة الطلب على السيارات الصديقة

للبيئة. وبلغت قيمة صادرات شركات صناعة السيارات المحلية من سيارات الركاب 63,81 مليار دولار في عام 2023، ارتفاعا من 49 مليار دولار أو 30,2% في العام الذي سبقه، وفقا للبيانات التي جمعتها دائرة الجمارك الكورية. وأضافت أن عدد السيارات التي تم شحنها قفز بنسبة 18,3% على أساس سنوي ليصل إلى 2,73 مليون وحدة. ويعود هذا الأداء إلى التحسن في إمدادات رقائق السيارات وزيادة الطلب على السيارات الكهربائية وغيرها من السيارات الصديقة للبيئة.

ارتفاع مؤشرات بورصة البحرين

أنهت بورصة البحرين تعاملات جلسة أمس الثلاثاء على ارتفاع بدعم من قطاع المواد الأساسية. ومع ختام تعاملات أمس، ارتفع المؤشر العام بنسبة 1,43 بالمائة إلى مستوى 2069 نقطة. وشهدت بورصة البحرين تعاملات بحجم 3,1 ملايين سهم بقيمة 2,2 مليون دينار. وارتفع قطاع المواد الأساسية مع صعود سهم ألبا بنسبة 6,92 بالمائة. يُشار إلى أن بورصة البحرين أغلقت تعاملات جلسة أول من أمس الاثنين على ارتفاع، بدعم من قطاعي المواد الأساسية والاتصالات.

مصر تضيف 14,2 ألف غرفة فندقية

بلغ إجمالي أعداد الغرف الفندقية الجديدة التي تم افتتاحها أو إعادة تشغيلها خلال هذه الفترة 14,209 غرف، محققة بذلك نسبة نمو غير مسبوقة في حجم الطاقة الفندقية في مصر وصلت إلى 7%، ليصبح بذلك إجمالي الطاقة الفندقية الموجودة في مصر 220,044 غرفة حتى ديسمبر/ كانون الأول 2023. تم إعلان هذه البيانات على هامش عقد أحمد عيسى، وزير السياحة والآثار المصري، اجتماعاً أمس مع محمد عامر، رئيس الإدارة المركزية للمنشآت الفندقية والمحال والأنشطة السياحية بالوزارة، وعدد آخر من المسؤولين لبحث مستجدات إجراءات تشجيع وتحسين مناخ الاستثمار الفندقي في مصر. واستعرض محمد عامر، رئيس الإدارة المركزية للمنشآت الفندقية والمحال والأنشطة السياحية بالوزارة، الموقف النهائي لأعداد الغرف الفندقية التي تمت إضافتها للطاقة الاستيعابية الموجودة في مصر.

اتصالات المغرب تتكبّد غرامة ثقيلة بسبب ممارسات احتكارية

الرباط ـ **مصطفى قماس**

سيكون على شركة اتصالات المغرب المدرجة في البورصة، أداء غرامة ثقيلة تصل إلى 636 مليون دولار، لمنافستها شركة «وانا»، بسبب ممارسات منافية للمنافسة. هذا ما قررته المحكمة التجارية بالرباط، أول من أمس الاثنين، في قضية امتد النظر فيها عامين، حيث يتوجب على اتصالات المغرب أداء الغرامة لشركة «وانا»، بسبب «استغلال وضعية مهيمنة في سوق الاتصالات». وكانت شركة «وانا» ثالث أكبر الشركات في قطاع الاتصالات بالمغرب، قد طالبت بتعويض يصل إلى 670 مليون دولار في الشكوى التي رفعتها ضد منافستها اتصالات المغرب، التي يمكنها استئناف الحكم الصادر الاثنين.

وجاءت شكوى «وانا» ضد اتصالات المغرب، بسبب ما تعتبره احتكاراً من قبل هذه الأخيرة للبنية التحتية للاتصالات، رغم تحرير هذه السوق. وأفضى القرار الصادر عن المحكمة التجارية إلى تراجع حاد في سهم اتصالات المغرب في بورصة الدار البيضاء، حيث انخفضت قيمته عند الإغلاق بـ9,99 في المائة، لتكون على رأس لائحة الشركات المتراجعة في أول يوم من الأسبوع. وأدى تهاوي سهم الشركة، التي تمثل ثاني رسملة في بورصة الدار البيضاء، إلى تراجع مؤشر «مازي» في البورصة بنسبة 1,37 في المائة، كي يصل إلى 12458 نقطة. وتعيد هذه الغرامة الثقيلة في حق اتصالات المغرب إلى الواجهة وضعية قطاع الاتصالات، حيث يُلقى اللوم على هذه الشركة منذ سنوات في رفض تقاسم البنية التحتية الخاصة بالهاتف الثابت مع الشركات في السوق.

وكانت الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات قد أعلنت في 2020 تغريم شركة اتصالات المغرب 330 مليون دولار، بسبب وجود ممارسات متراكمة منذ سبع سنوات من قبلها تنافي قواعد المنافسة. وأكدت الوكالة في تعليلها ذلك القرار، قبل أربعة أعوام، أن ممارسات هذه الشركة منعت وأخّرت ولوج الشركات المنافسة قطاع الهاتف الثابت، معتبرة أن ذلك يمثل استغلالاً يتعارض مع قوانين حرية المنافسة.

وحثّت الوكالة حينها اتصالات المغرب على معالجة الممارسات التي جرى تسجيلها، والسماح بتطوير المنافسة التي من شأنها أن تعود بالفائدة على المستهلكين والشركات.

أسواق

المقاطعة تتمدّد في مصر بعد 116 يوماً من الحرب

لم تضعف عزيمة المصريين في مقاطعة سلع الشركات الداعمة للاحتلال، رغم مرور أكثر من 116 يوما على العدوان الاسرائيلي على غزة، بل توسعت دائرة الحظر لتشمل المتاجر التي تبيع هذه المنتجات

القاهرة ـ **أحمد عبده**

في أحد المحال التجارية بالإسكندرية شمال مصر، يجلس صاحب متجر، يوسف خليفة، يراقب بحزن تراكم البضائع على الأرفف والأرض، والتي تكسوها الأتربة منذ أسابيع، وكان الزبائن قد انقطعوا عن الزيارة والشراء، بسبب الاستجابة الكبيرة لدعوات مقاطعة المنتجات الداعمة للاحتلال الإسرائيلي، حيث لم يكتف الزبائن بمقاطعة المنتجات الإسرائيلية أو منتجات دول داعمة لها، وإنما امتدت لمقاطعة المحال التي تقوم بعرضها أيضا جنبًا إلى جنب مع البضائع المحلية البديلة لتلبية احتياجات الزبائن وهو ما بدا واضحًا في ضعف الإقبال وتراجع المبيعات في تلك المتاجر التي تعتمد على تلك المنتجات.

وشهد عدد كبير من المحال التجارية في مصر، تراكمًا لبضائع المقاطعة على أبوابها وأرفقها، بعدما تجنب الكثير من المواطنين الدخول لتلك المحال من الأساس بمجرد رؤية منتجات إسرائيل أو منتجات دول داعمة لها على أبوابها وعدم الاستجابة لمحاولات العديد من الماركات العالمية تقديم تخفيضات كبيرة في أسعار منتجاتها.

فمنذ اندلاع الحرب على غزة، في 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي انطلقت في مصر دعوات لتنفيذ مقاطعة واسعة، لعدد من الشركات الأجنبية والماركات العالمية لمطاعم الوجبات السريعة والملابس والمقاهي لاتهامها بدعم إسرائيل امتدت إلى جميع منتجات تلك الشركات سواء المواد الغذائية أو المشروبات الغازية الشهيرة المعروضة في مراكز التسوق الكبيرة أو المحال التجارية.

وتنشط الحملات التي لاقت تجاوبا واسعا من قبل المواطنين على وسائل التواصل الاجتماعي، وفي المجتمع المدني، ونشر نشطاؤها المعلومات والقوائم للمنتجات التجارية التي تدعم إسرائيل وغيرها من الدعوات التي تحث المستهلكين لمقاطعة المحال التي تروج لها وعدم شراء المنتجات حتى الوطنية منها عقابًا لها على عرضها البضائع الداعمة للاحتلال الإسرائيلي.

وعلى الرغم من معرفة أصحاب المحال التجارية بالتأثير القوي لحملات المقاطعة على السلوك الشرائي للزبائن في مصر، إلا أن الكثير منهم يقع ضحية لحيل وضغوط شركات بيع المنتجات الداعمة لإسرائيل، فيقول صاحب أحد المحال التجارية وسط المدينة شاكر أبو الفضل، لـ«العربي الجديد»: أعرف أن الزبائن يمتنعون عن شراء المياه الغازية المقاطعة، لكن الشركة عرضت أسعارًا منخفضة للغاية وهو ما أغراني لشراء كميات كبيرة منها، إلا أنها لم تبع منذ عدة أسابيع. وأضاف أبو الفضل: «الكثير من التجار وقعوا ضحية لإغراءات الشركات، حيث رفعوا هامش أرباح البائع بزيادة تلك الأرباح في حالة التمكن من بيع كميات كبيرة من البضائع، وهو ما يطلق عليه نظام «البونص» أو الأرباح بنقاط البيع». وتابع: «أعلنت شركات بيع المنتجات المقاطعة تأجيل تحصيل أسعار البضائع، وتمديد مدة السداد، وتقديم مزايا إضافية، مثل إمكانية سحبها للبضائع المقاطعة التي لم تبع، ما أغرى الكثير من البائعين لشراء كميات كبيرة من تلك البضائع، ولكن بعد فترة ادركوا خطأ تفكيرهم، إذ ظلت البضائع على حالها بدون بيع».

مواطنون غيروا أنماط استهلاكهم والجهوا لشراء السلع المحلية (Getty)

أحوال يوسف وأبو الفضل لم تكن فريدة، بل تعبر عن أحوال غالبية المحال التجارية التي تعمل في البضائع التي تشملها قوائم المقاطعة، إذ تشهد مصر حاليًا، حملة نشطة لدعوة المواطنين إلى مقاطعة المحال التجارية التي تبيع المنتجات الداعمة لإسرائيل لوقف العدوان على قطاع غزة وإظهار التضامن مع الشعب الفلسطيني وتأييدًا لحقوقه.

«الناس تفضل البدائل المحلية وعزفت عن دخول بعض المحلات بسبب عدم توافر البديل المصري أو تقوم بعرض منتجات المقاطعة، حسب الموظف في شركة قطاع خاص سعيد محمد، الذي أكد لـ«العربي الجديد» أن معظم المستهلكين أصبحوا يبحثون عن المنتجات المصرية، خاصة المنتجات الغذائية والمشروبات والمياه الغازية والقهوة، لافتًا إلى أن الجميع سواء كان كبيرًا أو صغيرًا أصبحوا لديهم وعي كبير تجاه القضية الفلسطينية وباتت واضحة لهم أهمية الاستمرار في المقاطعة كوسيلة للتعبير عن رفضهم ما يحدث في غزة. ويتفق معه عضو الحملة الشعبية لدعم فلسطين، أحمد فريد، الذي قال في حديثه لـ«العربي الجديد»، إن المقاطعة المستدامة للمنتجات الداعمة لإسرائيل سيكون لها تأثير اقتصادي وتجاري، لزيادة الضغط على الاحتلال لتغيير سياساته تجاه الشعب الفلسطيني.

وأضاف فريد، أن بعض المحال التجارية تستجيب لهذه الحملة، وتعلن عن توقفها عن بيع المنتجات الداعمة لإسرائيل، وذلك تحت ضغط امتناع الزبائن عن الشراء منها، وهو ما يثبت أن الحملات الاقتصادية والمقاطعة تُعتبر أدوات فعالة في التعبير عن الرأي والتأثير في القضايا السياسية والاجتماعية.

%70

كشفت مصادر بمكاتب ماكدونالدز الرئيسية في مصر، حسب رويترز في وقت سابق، ان مبيعات الفرع المصري في اكتوبر/ تشرين الاول ونوفمبر/ تشرين الثاني الماضيين انخفضت بنسبة 70% على الاقل مقارنة بنفس الشهرين من العام الماضي.

إنفاق

الاضطرابات تضغط على موازنة الأردن

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

على وقع عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة واضطرابات البحر الأحمر والتباطؤ الاقتصادي العام، يواصل البرلمان الأردني مناقشة مشروع موازنة الأردن للعام 2024 وسط مخاوف من تداعيات سلبية على الاقتصاد الأردني واحتمالات ارتفاع الأسعار واختلال سلاسل التوريد وتراجع أداء العديد من القطاعات. وقد ألقى العدوان بظلال واضحة على انطلاقة مناقشات مجلس النواب (الغرفة الأولى للبرلمان) للموازنة منذ الأربعاء الماضي، وستتواصل على مدار الأسبوع الحالي ولعدة أيام. وبلغ إجمالي الايرادات العامة المقدرة للعام الحالي حوالي 10,392 مليارات دينار والنفقات العامة «حجم الموازنة» 12,371 مليار دينار بعجز مالي 2,068 مليار دينار (الدينار = 1,41 دولار). وكشف مشروع الموازنة العامة 2024 أن الحكومة تخطط لاقتراض مبلغ حوالي 7,5 مليارات دينار «10,57 مليارات دولار» وذلك لتغطية عجز الموازنة وبنود مالية أساسية وتنفيذ مشاريع تنموية ذات أولوية في إطار الإنفاق الرأسمالي. اللجنة المالية شددت في توصياتها على ضرورة تحديد ارتفاع أسعار شحن السلع من المستوردات في معادلة الرسوم الجمركية والضريبة العامة على المبيعات واعتماد كلف الشحن إلى ما قبل 7 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، وتكثيف الرقابة على الأسواق بما يضمن استقرار أسعار السلع وتوفيرها في المؤسستين الاستهلاكيتين المدنية والعسكرية بهامش تغطية الكلفة عند الضرورة.

كما طالبت بدراسة أثر الضريبة غير المباشرة على نمو الاستهلاك والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مستقبلا، على أن تتخذ خطوات تسهم في معالجة هيكل الضرائب واستئناف برامج الدعم التمويلي من البنك المركزي لمستوردات السلع الغذائية لتخفيف كلف الإقراض وانعكاسها على تخفيض أسعار السلع. النائب ضرار الحراسيس قال لـ«العربي الجديد»: «من الطبيعي أن تواجه الحكومة انتقادات من قبل أعضاء مجلس النواب لدى مناقشة الموازنة بسبب الأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتردية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وعدم توفير فرص عمل بالحد الذي يتناسب مع مخرجات سوق العمل ولو بشكل مندرج». وأضاف أن الحكومة رصدت مخصصات للحماية الاجتماعية للعام الحالي لمساعدة الشرائح الفقيرة في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة، لكنها غير كافية لتجنيب المواطنين ارتفاعات الأسعار وما قد يحصل خلال الفترة المقبلة من غلاء. وقال إن بعض النواب طالبوا الحكومة بزيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين وهم شريحة كبيرة من أبناء المجتمع، لتحسين قدراتهم الشرائية بعض الشيء، إضافة إلى رفع الحد الأدنى للأجور، مشيراً إلى أن رواتب الموظفين لم تتم زيادتها منذ عدة سنوات طويلة وفي المقابل نشهد ارتفاعات في التضخم. المرصد العمالي الأردني أكد أن مستويات الأجور في الأردن ما زالت على حالها سواء بالنسبة للحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص (البالغ 260 ديناراً) أو حتى الأجور في القطاع العام وبخاصة علاوة غلاء المعيشة الشهرية البالغة 135 دينارا التي لم تزد منذ نحو 10 سنوات (الدينار = 1,41 دولار). وأعلنت دائرة الإحصاءات العامة الحكومية ارتفاع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (التضخم) لعام 2023 بنسبة 2,08 بالمائة مقارنة بعام 2022 وفقا لرصد التقرير الشهري الذي أصدرته دائرة الإحصاءات العامة. وقال الخبير الاقتصادي حسام عايش لـ«العربي الجديد» إن مناقشات النواب للموازنة عادة ما تشكل مناسبة وجرة حساب للحكومة على إنجازاتها في الفترة السابقة، وخاصة ما يتعلق بتحسين الوضع الاقتصادي والحد من الفقر والبطالة ومحاربة الفساد وتعزيز الواقع الاستثماري.

وأضاف أن الحكومة كانت قد أطلقت رؤية للتحديث الاقتصادي في شهر أغسطس/ آب من العام 2022، لزيادة النمو وتشتمل على توفير مليون فرصة عمل على مدى السنوات العشر المقبلة، ومن المؤكد أن بطالتها نواب بالكشف عن إنجازاتها بخاصة ما يتعلق بتخفيض نسبة البطالة. وقال إن المبسيط حالياً على المشهد العام هو العدوان المستمر على قطاع غزة وتداعياته على الاقتصاد الأردني.

ارتفاع التضخم بنسبة 2,08% (خليك مزعاوي/فرانس برس)

تقارير عربية

سورية

حملة وهمية لمكافحة الفساد تقودها أسماء الأسد

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

كشّف النظام السوري، خلال الفترة الأخيرة، من إجراءاته لمكافحة الفساد، في خطوة وصفها مراقبون بأنها وهمية من أجل التسويق للنظام بأنه يسعى إلى الحد من الفساد الذي استشرى في مختلف القطاعات. وفي هذا السياق، يختصر الاقتصادي السوري، عبد الناصر الجاسم، ما يجري أو «يشاع» عن قيادة أسماء الأسد، زوجة رأس النظام السوري، حملة مكافحة فساد بسورية «حاميها حراميها»، مشيراً إلى أن الفساد الأكبر والإتاوات تتم عبر «مكتبها السري» بالقصر الرئاسي، لافتاً لـ«العربي الجديد» إلى أن ما يحدث في سورية أخيراً يعود لسببين. الأول التسويق للخارج بأن نظام الأسد نزيه ويكافح الفساد، أما السبب الثاني فيراه الاقتصادي السوري بخلاف الأطراف على المواقع والحصص.

وبضيف الجاسم نقلاً عمّا وصفها بمصادره الخاصة والموثوق بها من دمشق، أن العديد ممن كانوا يعملون لمصلحة النظام، سواء في استيراد وتصدير النفط، من الداخل «الإدارة الذاتية» أو من الخارج، خرجوا عن «بيت الطاعة» فمنهم من يعمل لحسابه الخاص أو يقتطع قسماً من الأرباح ويهربها للخارج، كاشفاً أن شراء العقارات والممتلكات الثمينة لبعض هؤلاء بالإمارات العربية المتحدة، فجّر الخلاف وكشف المستور. وتابع: «أينما قيل عن حملة أسماء الأسد لمكافحة الفساد التي بدأت من المنافذ الحدودية ثم من التجار الحصريين الذين خصّهم النظام ومنذ سنوات، بحصرية استيراد بعض السلع، كالسكر والأرز والقمح والغذائيات المعلبة. التجار بإعادة 50% من قطع التصرير للمصرف المركزي «بالسعر الرسمي» هو العامل الأكبر للفساد بالجمارك والمنافذ الحدودية. ويضيف المصدر، الذي رفض ذكر اسمه، أن «إلزام المستوردين بالتعامل مع منصة تمويل المستوردات زاد من الفساد بقطاع التجارة الخارجية، بعد انتشار وسطاء لتمويل التجارة «وهميين» وإصدار وثائق مزورة عن الجهات الرسمية، منها مصرف سورية المركزي والمنافذ الحدودية والجمارك، بنسب عمولة تصل إلى 30% لكن كل ما علمناه أن هؤلاء الوسطاء يتبعون للسيدة أسماء والمكتب السري بالقصر الرئاسي». وحول سبب الحملة الآن أكد أن «المكتب السري» ورجال الأسد من يقومون بالتزوير والإتاوات منذ سنوات، والفترة المقبلة ستشهد تبديل مسؤولين بالتجارة والجمارك سواء حكوميون أو قطاع أعمال فقط، حسب المصدر. وتناقلت وسائل إعلام وتواصل اجتماعي قبل أيام، أنباء عن ترؤس أسماء الأسد حملة مكافحة الفساد، بعد جرد اللجان المالية بالقصر الرئاسي لبيانات تجار وصناعيين «كبار»، وصدرت حجوزات احتياطية وتمت مصادرة أموال، طاولت رجال أعمال ومسؤولين، منهم رئيس اتحاد كرة القدم السابق، فادي الدباس وزوجته سماح الجابي ورجال أعمال، كما أحيل رئيس إدارة الهلال الأحمر، خالد حبوباتي، للتحقيق بتهم تتعلق بدمشق، قد كشف منذ يومين عن أن ملاحقة ضباط ومسؤولين مستمرة. ويضيف المصدر الجمركي لصحيفة «الوطن» القريبة من نظام الأسد: «إن التحقيقات والتوقيفات طاولت خلال الفترة الماضية، أكثر من 100 ضابط ومدير ومراقب ورئيس مفرزة ومعظمهم أصبحوا خارج الخدمة والعمل الجمركي أو بحكم المستقيلين».

وفي هذا السياق، يكشف مصدر من غرفة تجارة دمشق لـ«العربي الجديد» أن تعهدات القطع الأجنبي الناجم عن التصدير وإلزام التجار بإعادة 50% من قطع التصدير للمصرف المركزي «بالسعر الرسمي» هو أحالته الحكومة لطلب المصادقة عليه يقضي بالسماح للبنك المركزي التونسي بتمويل الخزينة بعدما تمسك المركزي لمدة تزيد عن 8 سنوات باستقلاليته التامة التي حصل عليها بمقتضى قانونه الأساسي المصدّق عليه عام 2016.

وتتزامن مناقشة قانون يحد من استقلالية البنك المركزي مع اقتراب انتهاء عهدة محافظه مروان العباسي الذي يغادر منصبه في شهر فبراير/ شباط القادم بعدما قاد مسارا شاقا لمكافحة التضخم والحفاظ على استقرار العملة المحلية عبر سياسة مالية تقييدية مشددة منعت الحكومة من النفاذ المباشر إلى تمويل الخزينة من رصيد العملة المودع لدى البنك المركزي. وتجد طلبات الحكومة بالتمويل المباشر للخزينة مساندة من الرئيس قيس سعيد، الذي دعا في سبتمبر/ أيلول الماضي إلى ضرورة مراجعة القانون للسماح للبنك المركزي بتمويل الميزانية مباشرة عن طريق شراء سندات الدولة، وهي خطوة سبق أن حذر منها محافظ البنك مروان العباسي. لكن رئيس اللجنة المالية في مجلس نواب الشعب عصام شوشان يقول أيضاً بـ«الفساد والاستجرار غير المشروع للمال». وجرت مصادرة أمواله وتحويلها لمصلحة المصرف المركزي. وفي حين ينفي رجل الأعمال السوري، عماد جبر، من محافظة درعا لـ«العربي الجديد» صحة أخبار الحجوزات الاحتياطية وملاحقة كبار التجار والمسؤولين الذين كانوا «أهم أدوات نظام الأسد المالية» يكشف خلال اتصال هاتفي عن كميات فساد «كبيرة جداً» تم كشفها بمعبر نصيب الحدودي «تزوير إشعارات التمويل وتجاوزات بالبضائع ونوعها ووزنها وبلد المنشأ».

ويضيف جبر أن فرع أمن الدولة بدرعا برئاسة مدين ندة، تحول إلى مركز إتاوات جنوبي سورية، كما يفعل «فرع الخطيب» بدمشق، فيعتقل رجال أعمال بتهم مختلقة، ولا يفرج عنهم إلا بعد دفع مبالغ كبيرة وبالدولار حصراً. وكانت «العربي الجديد» قد كشفت سابقاً، دور أسماء الأسد ومكتبها بالسيطرة على الاقتصاد السوري، بعد ملاحقة رجل الأعمال، رامي مخلوف ابن خال بشار الأسد، واستصدار قرار الحجز على أموال مخلوف، في 19 مايو/ أيار 2020، بذريعة عدم مستحقات خزينة الدولة. لتتجه بعد ذلك أسماء الأسد، زوجة رئيس النظام، إلى تعزيز قبضتها على العديد من القطاعات والأنشطة الاقتصادية، ووضعت يدها على جمعية مخلوف الخيرية «البستان» وكبرى الشركات المالية والإنتاجية والخدمية «سيريا تيل، شام القابضة، رامال» ليتعاظم دورها، خاصة بعد تأسيس ما يسمى مجلس اقتصادي سري بالقصر الرئاسي بدمشق. وشكلت زوجة الأسد ما يُسمى «المكتب الاقتصادي السري» التابع للقصر الرئاسي، والذي تترأسه عملياً ويضم كلاً من: مدير مؤسسة الأمانة السورية للتنمية، فارس كلاس، ومستشارة رئيس النظام والمسؤولة الإعلامية بالقصر الرئاسي، لونا الشبل، ومنسقة العلاقات الاقتصادية بين القصر الرئاسي والقطاع الخاص، لينا الكنانة.

الاقتصاد يتكبّد خسائر باهظة بسبب تصاعد الفساد في مختلف القطاعات (Getty)

تونس

مخاوف تمويل الخزينة من البنك المركزي

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تتجه حكومة تونس نحو تثبيت مطالب التمويل المباشر لخزينة الدولة عن طريق شراء سندات من البنك المركزي بدل اللجوء إلى الاقتراض من المصارف المحلية، بينما ترتفع حاجة الحكومة للقروض الخارجية في موازنة 2024 إلى أكثر من 5 مليارات دولار، منها حوالي 3,2 مليارات دولار لم تذكر الحكومة مصادرها. ويُعرض أمام اللجنة المالية في مجلس نواب الشعب (البرلمان) مشروع قانون المالية لتعديل المقاصة لطلب المصادقة عليه يقضي بالسماح للبنك المركزي التونسي بتمويل الخزينة بعدما تمسك المركزي لمدة تزيد عن 8 سنوات باستقلاليته التامة التي حصل عليها بمقتضى قانونه الأساسي المصدّق عليه عام 2016.

وتتزامن مناقشة قانون يحد من استقلالية البنك المركزي مع اقتراب انتهاء عهدة محافظه مروان العباسي الذي يغادر منصبه في شهر فبراير/ شباط القادم بعدما قاد مسارا شاقا لمكافحة التضخم والحفاظ على استقرار العملة المحلية عبر سياسة مالية تقييدية مشددة منعت الحكومة من النفاذ المباشر إلى تمويل الخزينة من رصيد العملة المودع لدى البنك المركزي. وتجد طلبات الحكومة بالتمويل المباشر للخزينة مساندة من الرئيس قيس سعيد، الذي دعا في سبتمبر/ أيلول الماضي إلى ضرورة مراجعة القانون للسماح للبنك المركزي بتمويل الميزانية مباشرة عن طريق شراء سندات الدولة، وهي خطوة سبق أن حذر منها محافظ البنك مروان العباسي. لكن رئيس اللجنة المالية في مجلس نواب الشعب عصام شوشان يقول إن المجلس مطالب بتغليب المصلحة العليا للبلاد والتمسك بآليات كبح التضخم والحفاظ على قيمة الدينار التونسي تجنبا لأي انفلات تضخمي

ويضيف شوشان في تصريح لـ«العربي الجديد» أن الدور الرئيسي للبنك المركزي التونسي وفق بنود قانونه الأساسي لعام 2016 هو مكافحة التضخم، مؤكدا أن لمؤسسة الإصدار النقدي أيضا دورا في الإنعاش الاقتصادي لكن وفق مقاييس مضبوطة.

وأفاد المتحدث بأن اللجنة تنوي توسيع المشاورات بشأن القانون المحال من الحكومة ولن تتأخر في القيام بالتعديلات اللازمة تجنبا لأي ضرر قد يحصل جراء النفاذ المباشر لأموال البنك المركزي من أجل تمويل الموازنة. وتابع: «هناك مخاوف حقيقية من انفلات التضخم وانهيار قيمة العملة في صورة تمويل الموازنة من رصيد البنك المركزي، ولا سيما إذا كانت الحاجيات التمويلية من النقد الأجنبي». وحذر محافظ البنك المركزي في 2022 من أن خطط الحكومة لمطالبة المركزي بشراء سندات خزانة لها مخاطر حقيقية على الاقتصاد، بما في ذلك مزيد من الضغط على السيولة وارتفاع التضخم وانخفاض قيمة العملة التونسية. وقال إن التمويل المباشر للميزانية من قبل البنك المركزي سيرفع التضخم بشكل لا يمكن السيطرة عليه وقد يصل إلى ثلاثة أرقام، محذرا من أن ذلك قد يقود إلى «تكرار السيناريو الفنزويلي في تونس».

ويضع برلمانيون تعديل القانون الأساسي للبنك المركزي ضمن خطة الإصلاحات الاقتصادية العاجلة التي تحتاجها البلاد في إطار مفاضلة الجهود الحكومية في تعبئة موارد مالية لفائدة الموازنة بأقل كلفة ممكنة، في ظل ارتفاع نسب الفائدة على القروض الممنوحة للدولة محلياً ودولياً. ويعتبر المدير العام السابق للسياسات النقدية محمد سويلم أن من المهام الأساسية للبنوك المركزية إدارة وتطوير الأسواق المالية عبر آليات صارمة وفقاً لمعايير دولية يتم في ضوئها تصنيف مؤسسات إصدار النقد من قبل وكالات التصنيف الائتماني.

وقال سويلم في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن النفاذ المباشر إلى التمويلات من خزينة البنك المركزي يؤدي إلى فقدان المؤسسة المالية القدرة على التحكم في الكتلة المالية، ما يؤدي إلى ارتفاع في التضخم تصعب السيطرة عليه لاحقاً. وعانى التونسيون من تداعيات التضخم على معيشتهم، حيث تشهد الأسواق ارتفاعاً تاريخياً للأسعار، كما تراجع مستوى عيش طبقات واسعة من الموطنين بسبب فقدان القدرة على الإنفاق وارتفاع نسب التداين الأسري. ارتفع متوسط معدل التضخم في تونس إلى 9,3% في عام 2023 مقابل 8,3% في 2022 متأثرا بارتفاع أسعار الغذاء، بحسب ما ذكره معهد الإحصاءات الحكومي الأسبوع الماضي.

ومنذ ديسمبر/ كانون الأول من عام 2022 يبقي البنك المركزي التونسي سعر الفائدة في مستويات مستقرة عند مستوى 8%، بعد رفعها في ثلاث مناسبات على امتداد العام ذاته بهدف محاصرة التضخم. ورفع البنك في نهاية ديسمبر 2022 سعر الفائدة الرئيسية 75 نقطة أساس لتصل إلى 8%، كما سبقتها زيادة في أكتوبر/ تشرين الأول بربع في المائة لتصل إلى 7,25%.

انخفاض مؤشر بورصة قطر

أغلقت بورصة قطر تعاملات أمس الثلاثاء باللون الأحمر، بضغط 4 قطاعات تتقدمها الصناعات، وترقّب المستثمرين اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي. وتراجع المؤشر العام بنسبة 0,41% ليصل إلى النقطة 10109,86، خاسراً 42,12 نقطة، عن مستوى أول من أمس. وأثر على أداء الجلسة تراجع 4 قطاعات اتقدمها الصناعات بـ1,22%، بينما ارتفعت 3 قطاعات في مقدمها النقل بـ0,79%.

وبشأن التداولات، ارتفعت السيولة إلى 482,78 مليون ريال، مقابل 459,91 مليون ريال، أمس الاثنين، وزادت أحجام التداول عند 143,7 مليون سهم، مقارنة بـ 142,72 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 17,41 ألف صفقة، مقابل 17,51 ألف صفقة أول من أمس.

أخبار العرب

الكويت تبحث قوانين حول ميزانية الوزارات

ناقش مجلس الوزراء الكويتي برئاسة محمد الصباح توصية لجنة الشؤون الاقتصادية الوزارية بشأن مشروعات قوانين بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية ومشروعات قوانين بشأن ربط ميزانيات الهيئات الملحقة ومشروعات قوانين بشأن ربط ميزانيات المؤسسات المستقلة وذلك عن السنة المالية 2024/ 2025. واطلع المجلس في اجتماعه الأسبوعي، أول من أمس، على عرض مرئي قدمه وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار أنور علي المضف ومسؤولو وزارة المالية بشأن مشروعات القوانين سالفة الذكر، التزاماً بنص المادة (140) من الدستور.

وقرر مجلس الوزراء الموافقة على مشروعات القوانين ورفعها إلى أمير البلاد مشعل الأحمد الصباح، تمهيداً لإحالتها إلى مجلس الأمة. يُشار إلى أن الكويت شهدت أمس أداء محمد صباح السالم الصباح اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة نائباً لأمير البلاد، كما أدى اليمين الوزراء من غير أعضاء مجلس الأمة.

المركزي العُماني يصدر أذون خزانة

أصدر البنك المركزي العُماني أذون خزانة حكومية لأجلين مختلفين بقيمة إجمالي 71 مليون ريال (183,89 مليون دولار)، من إجمالي الإصدار مطروح بقيمة 115 مليون ريال. وأوضح المركزي، في بيان على موقعه الرسمي، أن الإصدار الأول بقيمة 30 مليون ريال من إجمالي الإصدار مطروح بقيمة 50 مليون ريال، ولأجل 364 يوماً، بدءاً من اليوم الأربعاء، حتى 29 يناير/ كانون الثاني من عام 2025.

وحسب المركزي، بلغ متوسط السعر المقبول 95,025 ريالاً لكل 100 ريال، وكان هو أقل سعر مقبول لكل 100 ريال، وبلغ متوسط سعر الحسم 4,98867 بالمائة، ومتوسط العائد 5,24985 بالمائة.

وكان الإصدار الثاني بقيمة 4 ملايين ريال من إجمالي الإصدار مطروح بقيمة 28 مليون ريال، ولأجل 182 يوماً، بدءاً من اليوم الأربعاء، وحتى 31 يوليو/ تموز القادم. وبلغ متوسط السعر المقبول للإصدار الثاني من الأذون 97,47 ريالاً لكل 100 ريال، وكان هو أقل سعر مقبول لكل 100 ريال.

أخبار العالم

ارتفاع عدد السياح الأجانب في كوريا الجنوبية

قالت وكالة الترويج السياحي التي تديرها حكومة كوريا الجنوبية، أمس الثلاثاء، إن عدد السياح الأجانب الذين زاروا البلاد في العام الماضي انتعش إلى 63% من مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19.

وذكرت منظمة السياحة الكورية أن كوريا الجنوبية استقبلت حوالي 11 مليون سائح دولي في العام الماضي، بزيادة 245% عن العام السابق. وانخفض عدد السياح بشكل حاد من 17,5 مليونا في عام 2019 إلى 2,52 مليون في عام 2020 ثم إلى 970 ألفا في عام 2021 وسط جائحة كوفيد-19. ولكن بدأ العدد في الارتفاع إلى 3,2 ملايين في عام 2022 وتجاوز 10 ملايين في عام 2023، بعدما بدأت كوريا الجنوبية في رفع معظم قيودها المتعلقة بكوفيد-19 في عام 2022. ويمثل السياح اليابانيون الجزء الأكبر من السياح الأجانب في كوريا الجنوبية في العام الماضي.

10 تريليونات دولار إجمالي السندات الصينية

بلغ إجمالي إصدارات السندات في الصين 71 تريليون يوان (حوالي 10 تريليونات دولار). في عام 2023، بزيادة 14,8 في المائة على أساس سنوي، وفقا لبيانات البنك المركزي. وبلغت إصدارات سندات الخزانة 11 تريليون يوان، في حين بلغت إصدارات سندات الحكومة المحلية 9,3 تريليونات يوان، وفقا لبنك الشعب الصيني. وفي العام الماضي، بلغت إصدارات السندات المالية 10,2 تريليونات يوان، بينما بلغ إجمالي إصدارات سندات انتمان الشركات 14 تريليون يوان. وبلغت إصدارات الأوراق المالية المدعومة بالأصول الائتمانية 348,52 مليار يوان. وبلغ إصدار شهادات الإيداع بين البنوك 25,8 تريليون يوان.

مال وسياسة

يضغط التوتر المتصاعد بين الولايات المتحدة وإيران على الأسواق الإيرانية، إذ يندفع الريال للهبوط من جديد، ما يلقي بظلاله على أسعار مختلف السلع في الأسواق التي تترقب ضربات أميركية محتملة على المصالح الإيرانية بعد مقتل جنود أميركيين

الأسواق الإيرانية مأزومة

هبوط جديد للريال... والأسواق ترقب مسار التوتر مع أميركا

طهران ـ **صابر غل عنبري**

دفع التوتر المتصاعد بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران، العملة الإيرانية نحو الهبوط المتسارع لتفقد نحو 16% من قيمتها منذ بداية يناير/كانون الثاني، وسط مخاوف من هبوط أكبر وانعكاس ذلك على أسعار السلع في الأسواق، في ظل توقعات بشن واشنطن ضربات على المصالح الإيرانية بعد اتهامها مجموعات مسلحة مدعومة من إيران بالوقوف وراء هجوم بطائرة مسيرة على القوات المتمركزة عند الحدود الأردنية السورية وتوعدت بالرد عليه، بينما نفت طهران ضلوعها في الهجوم.

لم يسلم الاقتصاد الإيراني بالأساس من مفاعيل الصراع الإقليمي الذي تزيد رقعته مع استمرار العدوان الإسرائيلي على غزة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وهذا التوتر إلى جانب عوامل اقتصادية مهمة باتت تطيح حالة استقرار شهدها الريال الإيراني منذ أكثر من عام عند حاجز 500 ألف ريال لكل دولار أميركي.

لكن منذ قرابة شهر تقريباً، بدأ سعر صرف الدولار يتعدى حاجز الـ 500 ألف ريال في السوق الموازية، وخلال الأسبوع الأخير زادت وتيرة تراجع العملة الإيرانية ليرتفع سعر الصرف خلال اليومين الأخيرين إلى أكثر من 580 ألف ريال، لتفقد العملة الإيرانية نحو 16% من قيمتها منذ بداية يناير/كانون الثاني. وقال الخبير الاقتصادي الإيراني، إيرج يوسفي، في تصريحات لـ«العربي الجديد» إن التوتر الأخير في المنطقة له مفاعيله وتأثيراته على الاقتصاد الإيراني، مشيراً إلى أن ارتفاع سعر الصرف بنسبة 20 ألف ريال خلال اليومين الأخيرين فقط يعود إلى التوتر الناتج عن حادث مقتل الجنود الأميركيين الثلاثة في قاعدة «البرج 22» الأميركية على الحدود الأردنية السورية. وأضاف يوسفي أنه إذا استمر هذا التوتر خلال الأيام القادمة، فإن سعر الدولار قد يتخطى حاجز 600 ألف ريال، وربما يصل إلى 700 ألف ريال.

وعما إذا كان هذا التوتر قد ترك آثاره على السلع والمعيشة في البلاد، أكد الخبير الاقتصادي الإيراني أن سوق الصاغة هو أول سوق يتأثر سريعاً بالتوتر السياسي والأمني في المنطقة، ثم يرتد ذلك على بقية الأسواق، فتراجع الريال مقابل الدولار سيتسبب مع مرور الوقت في ارتفاع أسعار جميع السلع، سواء المستوردة أو المحلية، ما عدا أسعار السلع المدعومة حكومياً مثل الوقود والخبز والكهرباء والمياه، لكون أسعارها ثابتة لا تتغير إلا بقرارات حكومية. وأضاف أن الولايات المتحدة منذ حرب غزة وعلى خلفية التوتر الذي سببته في المنطقة، قد حالت دون وصول إيران إلى أرصدتها البالغة قيمتها 6 مليارات دولارات في الدوحة لدى البنكين القطريين الأهلي ودخان.

وأشار إلى أن هذه الأموال كانت مجمدة في كوريا الجنوبية وجرى الإفراج عنها بتفاهم مع واشنطن وأودعت في البنكين القطريين، لافتاً إلى أنه قبل الحرب الإسرائيلية على غزة كان من المقرر أن تستفيد إيران من هذه الأرصدة لشراء السلع الأساسية، لكنها بعد الحرب حتى الآن لم تسمح الولايات المتحدة باستخدام هذه الأموال.

وكانت الولايات المتحدة وإيران قد توصلتا، في 11 أغسطس/ آب الماضي، عبر وساطة قطرية، إلى اتفاق يقضي بالإفراج عن خمسة أميركيين محتجزين لدى إيران مقابل الإفراج عن خمسة إيرانيين مسجونين في الولايات المتحدة، والإفراج عن 6 مليارات دولار، هي أرصدة إيرانية كانت مجمّدة لدى كوريا الجنوبية بفعل العقوبات الأميركية المفروضة على إيران منذ 2018، على خلفية الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي.

وبعد أيام من عملية «طوفان الأقصى»، دعا مشرعون أميركيون إلى منع استخدام إيران أرصدتها المفرج عنها الموجودة في قطر، قبل أن يقر مجلس النواب الأميركي في 30 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي مشروعاً حظي بموافقة الأغلبية ينص على منع إيران من الوصول إلى المليارات الستة. لكن بعد أيام من إقرار هذا المشروع وفي 4 ديسمبر/كانون الأول الماضي، أكد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، ناصر كنعاني، أن الموارد الإيرانية في قطر «في متناول يد الجمهورية الإسلامية ونحن يمكننا استخدامها حسب حاجاتنا»، قائلاً: «على الإدارة الأميركية أن تلتزم بتعهداتها في الاتفاق تجاه إيران ونحن قد حصلنا على ضمانات لازمة في هذا الخصوص، لأنه ثبت لنا أن أميركا لا يمكن الثقة بها». كما قال محافظ البنك المركزي الإيراني محمد رضا فرزين، إن الأرصدة الإيرانية في قطر «غير مجمدة على الإطلاق»، قائلاً إن مسار استخدام الـ 6 مليارات دولار «في طور التنفيذ». ووفق يوسفي، فإن هناك أسباباً رئيسية أخرى وراء الهبوط الجديد للريال، لافتاً إلى سياسة الحكومة لتعويض عجز الموازنة وتوفير أموال إنفاقها مثل مكافآت ومعايدات في آخر السنة الإيرانية، مشيراً إلى أن العام الماضي في هذا التوقيت أيضاً ارتفع سعر الصرف إلى نحو 600 ألف ريال.

وأكد أن مفاصل الاقتصاد الإيراني في يد الحكومة التي تستحوذ على عوائد صادرات النفط والغاز والبتروكيمياويات، لافتاً إلى عامل آخر وهو التضخم الذي يشهده الاقتصاد الإيراني في الوقت الراهن بنسبة 40%، بالمقارنة مع العام الماضي.

وقال: «إذا اعتبرنا الدولار أيضا سلعة فإن سعره كذلك يجب أن يرتفع»، لافتا إلى قيام الحكومة بطباعة النقود أو ما يعرف برفع القاعدة النقدية، على الرغم من جهود البنك المركزي لكبح السيولة. وأكد أن طباعة النقود ستزيد من التضخم في الاقتصاد وستساهم أيضا في رفع سعر الدولار والعملات الأجنبية. حول ما إذا كان سعر الدولار سيتراجع مرة أخرى عند بلوغه حاجز 600 ألف ريال على غرار ما حصل العام الماضي، استبعد يوسفي ذلك هذا العام، متوقعاً أن يتسبب ارتفاع سعر الدولار في تضخم أسعار السلع والخدمات أيضاً. وقال الخبير الإيراني نفسه إن الحكومة ضغطت لمنع ارتفاع سعر الدولار، واليوم هذا الضغط لم يعد ينفع، مضيفا أنه من المنطقي أن يتضخم سعر الدولار شهرياً، الأمر الذي يسبب غلاء أسعار السلع والخدمات.

بدوره، عزا عضو غرفة التجارة الإيرانية العراقية حميد حسيني، السبب الرئيسي وراء ارتفاع أسعار الدولار والعملات الأجنبية إلى «أسباب سياسية وأمنية وتهاوي الجنيه والحوادث الأخيرة في المنطقة»، مشيرا إلى أن ثمة أسباباً اقتصادية أيضا لعبت دورها في ذلك. وتوقع حسيني في حديث مع وكالة «تسنيم» الإيرانية، عودة الاستقرار إلى سوق العملات الأجنبية مرة أخرى، معتبراً أن تراجع الريال «مؤقت»، ولفت إلى أن البنك المركزي الإيراني سيتمكن من ضبط السوق والحد من تراجع الريال من خلال ضخ النقد الأجنبي إلى السوق في ظل ارتفاع إيراداته.

ارتفاع قيمة الدولار ينسب في صعود أسعار مختلف السلع (فرانس برس)

العملة الإيرانية فقدت 16% من قيمتها مقابل الدولار منذ بداية يناير

شركات صينية تحجم عن النفط

قالت مصادر تجارية إن شركات التكرير المستقلة في الصين تحجم عن شراء الخام الإيراني للشهر فبراير/ شباط المقبل مع نشوب خلاف بشأن التسعير والشروط. وشركات التكرير الصينية المستقلة هي أكبر مشتر للنفط الإيراني، الذي يتم تسعيره بحسومات كبيرة بسبب العقوبات الأميركية. لكن التعامل متعثر منذ أواخر العام الماضي، وفق رويترز، بعدما حجبت طهران شحنات وطالبت برفع الأسعار. ووفق التقديرات، يذهب أكثر من 90% من الخام الإيراني إلى الصين.

مكاسب لبايدن من كبح صادرات الغاز

لا يخلو قرار الرئيس الأميركي جو بايدن تجميد بناء منشآت جديدة لتصدير الغاز المسال من مكاسب سياسية، إذ يهدف إلى استرضاء المستهلكين وكذلك نشطاء البيئة

نيويورك ـ **العربي الجديد**

ابتهج نشطاء المناخ في الولايات المتحدة، عندما قام الرئيس الأميركي جو بايدن الأسبوع الماضي، بتجميد بناء منشآت جديدة لتصدير الغاز الطبيعي المسال بدعوى حماية المناخ، لكن الأمر لا يخلو من مكاسب سياسية يرمي إليها بايدن خاصة أن القرار يروق للكثير من المستهلكين الذين تؤرقهم فواتير التدفئة والكهرباء. قال بايدن لدى إعلانه عن القرار، الذي سيوقف المضي قدما في ما لا يقل عن 17 مشروع تصدير في انتظار الحصول على الموافقة: «سوف نلقي نظرة فاحصة على آثار صادرات الغاز الطبيعي المسال على تكاليف الطاقة، وأمن الطاقة في أميركا، وبيئتنا». أصبحت الولايات المتحدة على مدى السنوات الثماني الماضية من أكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم، حيث نشطت الشركات في استخراج الغاز الصخري بكثافة. ويمكن للمنشآت السبع القائمة حالياً أن تنتج ما يصل إلى 87 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً، وهو ما يكفي لتلبية احتياجات الغاز المشتركة لألمانيا وفرنسا، كما ستضيف خمسة مشاريع أخرى تمت الموافقة عليها بالفعل وهي قيد الإنشاء 63 مليون طن أخرى من الطاقة الإنتاجية.

وعلى خلاف موقف نشطاء البيئة من إنتاج النفط الصخري الذي يعارضونه بشدة، فإن تشددهم بشأن إنتاج الغاز المسال أقل حدة إذ ينتقدون أكثر تصديره إلى الخارج. وقال بيل ماكيبين الناشط الأميركي في مجال البيئة والمؤسس المشارك في جمعية «350.org» المعنية بالدفاع عن البيئة إن «التحليل الاقتصادي الأكثر أهمية سيخبرك أنه إذا كنت تقوم بتصدير الكثير من الأشياء، فإن الأسعار سترتفع بالنسبة للناس في الوطن». وأضاف ماكيبين وفق تقرير لصحيفة فايننشال تايمز البريطانية، أمس الثلاثاء إن «عددا قليلا جداً من الأميركيين يتوق إلى إجراء عمليات التكسير الهيدروليكي في بلادهم من أجل بيع الغاز الرخيص إلى الصين». ويأتي قرار بايدن في وقت يسعى لحشد تأييد الناخبين الشباب المتحمسين لقضايا البيئة استعداداً وكذلك المستهلكين الذين عانوا من التضخم على مدار سنوات ماضية، لمواجهة صعبة في وقت لاحق هذا العام مع دونالد ترامب الذي يبدو الأوفر حظاً لنيل ترشيح الحزب الجمهوري علماً بأن الأخير وصف ظاهرة الاحتباس الحراري في العالم الناجم عن الأنشطة البشرية بأنها «خدعة» متعهّداً بنسف أجندة خصمه الديمقراطي المرتبطة بالمناخ. ورغم تراجع مؤشر أسعار المستهلك (التضخم) كثيراً مقارنة مع العام الماضي، إلا أنه لا يزال أعلى بكثير من أهداف صناع السياسات على المدى الطويل، إذ بلغ 3,4% في ديسمبر/كانون الأول الماضي. قبل أن ترسل شركة «تشينير إنيرجي» أول سفينة مليئة بالغاز المسال نحو التصدير في العام 2016، كانت هناك مخاوف كبيرة من أن تؤدي هذه التجارة إلى ارتفاع أسعار الغاز المحلية، مما أدى إلى سلسلة من الدراسات حول هذا الموضوع. وأقترح التقرير الأول، الذي صدر في العام 2012، أنه على مدى العقدين من عام 2015 إلى عام 2035، ستضيف صادرات الغاز الطبيعي المسال ما بين 3% و9% إلى فواتير الغاز للمستهلكين وما بين 1% و3% إلى فواتير الكهرباء، اعتماداً على الحجم والكثافة. وتم إجراء المزيد من الدراسات في عامي 2015 و2018. لكن الدراسات خلصت بشكل عام إلى أن تأثير ارتفاع الصادرات على الأسعار الأميركية سيكون محدوداً. وقد ثبت أن هذا هو الحال. فقد بلغ متوسط الأسعار في مؤشر «هنري هوب» التابع لبورصة شيكاغو التجارية 3,37 دولارات للمليون وحدة حرارية (وحدة قياس بريطانية للغاز) في السنوات السبع منذ عام 2016، مقارنة بـ 3,48 دولارات في السنوات السبع السابقة، وفقا لإدارة معلومات الطاقة الأميركية.

كما وفر النمو السريع لصناعة التصدير منفذاً للغاز الأميركي حيث حطم الإنتاج الأرقام القياسية. وقال كيفن بوك من شركة «كلير فيو» لاستشارات الطاقة في واشنطن: «توفر صادرات الغاز الطبيعي المسال في الواقع بعض الفوائد المفيدة للولايات المتحدة، منها أنها تسهل إنتاج النفط في التكوينات الغازية، لأنها تمنح الغاز مكاناً للذهاب إليه».

المنشآت الحالية تنتج 87 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

بايدن يرفع شعار حماية أمن الطاقة في أميركا بوقف تصاريح الغاز الجديدة (Getting)

1,8 تريليون دولار كلفة الطاقة النظيفة

لندن ـ **العربي الجديد**

قفز الإنفاق العالمي على مشروعات الطاقة النظيفة إلى مستويات قياسية بلغت 1,8 تريليون دولار العام الماضي، بزيادة بلغت نسبتها 17% عن العام السابق له، وسط تحرك دولي متزايد لكبح التغيرات المناخية، لكن هذه الجهود تظل غير كافية لتحقيق هدف صافي الانبعاثات الصفرية.

وتشمل هذه الاستثمارات تركيب منشآت الطاقة المتجددة وشراء السيارات الكهربائية وبناء أنظمة إنتاج الهيدروجين ونشر تقنيات أخرى، إضافة إلى الاستثمارات في بناء سلاسل توريد الطاقة النظيفة.

ووفق تقرير لوكالة بلومبيرغ الأميركية، أمس الثلاثاء، فإن التمويل الممنوح لمشروعات الطاقة النظيفة خلال العام الماضي فقط بلغ 900 مليار دولار، ليصل إجماليه إلى نحو 2,8 تريليون دولار. وهذا الإنفاق القياسي يعكس الحاجة الملحة للجهود الدولية لمكافحة تغير المناخ في أعقاب عام اتسم بارتفاع درجات الحرارة إلى أعلى مستوى على الإطلاق، ويُتوقع ارتفاع الحرارة بشكل أكثر شدة هذا العام. مع ذلك، يحتاج العالم إلى استثمار أكثر من ضعف هذا المبلغ في تكنولوجيا الطاقة النظيفة للوصول إلى هدف صافي الانبعاثات الصفرية بحلول منتصف القرن، وفقاً لبلومبيرغ. قال البرت تشيونغ، نائب الرئيس التنفيذي لوحدة بلومبيرغ لتمويل الطاقة المتجددة «إن إي إف» إن «الفرصة كبيرة والإنفاق يتسارع، لكننا بحاجة لبذل جهود أكثر». وكان إجمالي الإنفاق على تحول الطاقة العام الماضي أقل بكثير مما يزيد عن 4,8 تريليونات دولار، التي قدرت مؤسسة الأبحاث الواقعة في لندن أنها ستكون مطلوبة سنوياً بين عامي 2024 و2030 لوضع العالم على مسار صافي الانبعاثات الصفرية. وتحذر «بلومبيرغ إن إي إف» من أن الحكومات بحاجة لبذل جهود أكثر في الأعوام المقبلة. ويقدر تشيونغ أن الاستثمارات بحاجة للتسارع بنسبة 170% لكي يصل العالم إلى الانبعاثات الصفرية. وقال: «نحن في جزء حاد من المنحنى، وسنشهد نمواً سريعاً» للإنفاق على عام، أما مسألة الوصول إلى الانبعاثات الصفرية فهي مسألة صعبة». وتظل الصين أكبر سوق على الإطلاق للطاقة النظيفة، حيث أنفقت 676 مليار دولار العام الماضي، بزيادة بلغت نسبتها 6% مقارنة بعام 2022. وفي المقابل، ارتفعت الاستثمارات في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأوروبا بنسبة لا تقل عن 22%، ليصل إجماليها إلى 718 مليار دولار، مدفوع جزئياً بالحوافز الواردة في قانون الحد من التضخم، وهو القانون الرئيسي لتغير المناخ في الولايات المتحدة، والذي بدأ يُحدث تأثيراً كبيراً في أسواق الطاقة. كما ساعدت المبيعات القوية للسيارات الكهربائية في المملكة المتحدة، بجانب الطلب المتزايد على مصادر الطاقة المتجددة حول أوروبا، في زيادة الاستثمارات الإجمالية. وارتفع الإنفاق على السيارات الكهربائية حول العالم بنسبة 36% إلى 634 مليار دولار، مما جعله القطاع الذي شهد أكبر الاستثمارات، متجاوزاً الطاقة المتجددة التي ارتفع الإنفاق عليها بنسبة 8% إلى 623 مليار دولار.

الإنفاق على السيارات الكهربائية بلغ 634 مليار دولار العام الماضي

تزايد الإنفاق على إنتاج الكهرباء من مزارع الرياح (Getty)

رؤية

هل هناك محاسبة في مصر؟

شريف عثمان

قالت جريدة الشروق المصرية إن الرئيس عبد الفتاح السيسي أصدر قراراً جمهورياً بإزالة صفة النفع العام عن أراضٍ ومبانٍ تابعة لعدد من أهم الوزارات السيادية والخدمية.

وتضمن القرار نقل تبعية الأراضي والمباني بالكامل لصندوق مصر السيادي، وفقا لقانون الصندوق الذي يسمح لرئيس الجمهورية بإصدار قرارات بإزالة صفة النفع العام عن بعض أملاك الدولة ونقلها إلى الصندوق، تمهيدا للتصرف فيها.

وبينما كان المصريون مشغولين بمتابعة عمليات الإبادة الجماعية التي يقوم بها جيش الاحتلال الإسرائيلي ضد سكان قطاع غزة المحاصر، قالت الجريدة الرسمية المصرية إن القرار شمل أراضي ومباني مقار وزارات العدل، والتجارة، والخارجية، والأمانة العامة لوزارة المالية، والتنمية المحلية. ووفق الجريدة، فإن القرار شمل أيضاً أراضي ومباني مقار وزارات التربية والتعليم والتعليم الفني، والتموين والتجارة الداخلية، والصحة والسكان، والإنتاج الحربي والهيئة القومية للإنتاج الحربي، والإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والسياحة والآثار، والتضامن الاجتماعي، بالإضافة إلى مبادرة التجارة الخضراء، والهيئة العامة للتخطيط العمراني، والهيئة المصرية العامة للمساحة.

ورغم أن قانون الصندوق ينص على أن الأصول المنقولة إليه يمكن أن تخضع للتطوير، إلا أن واقع الأمور في مصر يقول إنها ستستخدم لتوفير بعض المبالغ بالعملة الأجنبية، للمساهمة في حل الأزمة الحالية، التي ما زالت حلقاتها تضيق على أعناق المصريين. وبناء عليه، فمن المؤكد أن يتم بيع أو تأجير أو طرح للانتفاع أو استثمار أو شراكة في الأصول المنقولة للصندوق، كما حدث من قبل مع أراضي ومباني مجمع التحرير، والحزب الوطني المنحل، ومبنى وزارة الداخلية القديم بشارع الشيخ ريحان.

والسؤال هنا.. هل هناك من يُحاسِب أو يُحاسَب، على عمليات نقل الملكية التي تتم على هذا الحجم من الأصول ذات القيمة المادية والمعنوية، وما قد يكون لها من قيمة غير ملموسة أو مكتوبة في دفاتر، أم أن «البساط أحمدي»؟

يقول جاكوب سول في كتابه الجميل (الحساب The Reckoning) إن نظم الحكم، في بلاد ما بين النهرين القديمة وحتى الوقت الحاضر، وسواء في أوقات شن الحروب أو حالات البناء والتعمير، اعتمدت على المحاسبة والرقابة المالية لتشكيل الإمبراطوريات وبناء الأمم والممالك والحضارات.

وتشكل الأدوات المحاسبية، بما فيها من عمليات تدقيق، ومسك الدفاتر ذات القيد المزدوج، أساس الرأسمالية الحديثة. ولم تكن الأزمة المالية العالمية في 2008 – 2009 سوى أحدث مثال على الكيفية التي يمكن بها للممارسات السيئة في المحاسبة المالية للشركات الكبرى أن تهز مجتمعات بأكملها، بل وتسقطها.

أما على مستوى الأوطان، فهناك آلاف الأمثلة التي يمكن من خلالها توضيح كيف ساهمت الممارسات المحاسبية في خلق ثروات هائلة لبعض الدول، بينما تسببت في دورات من الدمار، لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا، في البعض الآخر.

استخدمت عائلة ميديشي المصرفية واسعة الثراء، في فلورنسا في القرن الخامس عشر، والتي لعبت دوراً رئيسياً في الحياة الاقتصادية والتجارية بالبلاد خلال عصر النهضة، أساليب محاسبية قوية لكسب ثقة عملائها، لكنها حادت عن تلك الأساليب بعد فترة، مما ساهم في النهاية في التدهور الاقتصادي لفلورنسا بأسرها.

وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر، تجنب الحكام الأوروبيون المحاسبة الدقيقة لقراراتهم ونفقاتهم، بعدما شعروا بأن الإمساك الدقيق بالدفاتر، والمحاسبة المالية، من شأنهما أن يحدا من إنفاقهم، ومن ثم يتسببا في التشكيك في شرعيتهم. وعندما نشر المدير المالي للملك لويس السادس عشر حسابات التاج في العام 1781، أثارت اكتشافاته غضباً عارماً ساعد في تأجيج الثورة الفرنسية. وبمجرد أن ترسخت المحاسبة الشفافة للملوك والرؤساء في القرن التاسع عشر، تمكنت إنكلترا من تأسيس إمبراطوريتها التي لم تغب عنها الشمس.

هي إذا دائرة مفرغة، يتخذ الحكام قرارات سيئة في إدارة الأمور الاقتصادية في البلاد، ثم يرفضون المحاسبة ويستدينون أملاً في كسب الوقت، ومع غياب المحاسبة، تكون الفرصة أفضل لاتخاذ المزيد من القرارات السيئة، وتنتهي الأمور بالبلاد إلى المزيد من الاستدانة، أو إعلان الإفلاس. وفي بعض الأحيان كلاهما معاً. كان الملك الفرنسي لويس الرابع عشر واحداً من هؤلاء، وابتلاه ربنا بوزير مالية شهير، اسمه جون بابتيست كولبير. هذا الوزير كان سابقاً لعصره، وكانت لديه رؤية سليمة للكيفية التي يتعين أن تسير بها الأمور المالية.

قام كولبير بتصميم عدة كتيبات صغيرة ليقدمها للملك لويس الرابع عشر مرتين كل عام، وطلب منه أن يحملها في جيوب معطفه دائماً. وكانت هذه الكتيبات تعطي الملك صورة مفصلة عن أحدث حساباته، بما فيها من نفقات وإيرادات وأصول.

كانت هذه هي المرة الأولى التي يهتم فيها ملك بمكانته بالمحاسبة. وبدا الأمر وقتها وكأنه نقطة انطلاق لنظم الحكم الحديثة والمساءلة، فها هو الملك يحمل حساباته في جيبه، ليتمكن في كل لحظة من معرفة الموقف المالي لمملكته.

ولكن لويس لم يسعد بهذه التجربة الرائدة، ولم يلتزم بها إلا لفترة قصيرة. وبمجرد وفاة كولبير، قام لويس، الذي تكن حساباته في أغلب الوقت في المنطقة الحمراء (خسارة – عجز – ديون)، بسبب ولعه بالقصور الفارهة مثل فرساي، والكثير من الأمور الأخرى مرتفعة التكلفة، بإلغاء فكرة دفاتر الحسابات.

وبدلاً من سعيه لاستخدام أدوات المحاسبة المالية لتسهيل نجاحه الإداري، رأى لويس في دفاتر حساباته أمثلة واضحة لإخفاقاته كملك. وبعد موافقته، وربما سعادته، بإرساء نظم المحاسبة والمساءلة، شرع الملك قليل البخت والعلم، في تفكيك الإدارة المركزية وأدوات الرقابة داخل مملكته، ظناً منه أنه الأعلم بما يتعين اتخاذه من قرارات، وتطبيقاً لعبارته الشهيرة «أنا الدولة «L›Etat c›est moi.

تسببت قرارات لويس بعد ذلك في منع أي وزير من انتقاد الإدارة المالية للملك بشكل فعال، ناهيك بفهمها. لم تعد الدولة العاملة تتدخل في قراراته، فظل على غيه، قبل أن يعترف وهو على فراش الموت بأنه أفلس فرنسا بإنفاقه غير الرشيد.